تشكل خطورة على المركبات والسائقين:

استخدام أسطوانات الغاز المنزلي لتشغيل السيارات .. بين الحاجة ومخاطر الاستخدام

◁ يقف المواطنون في مختلف المحافظات في طوابير طويلة بحثاً عن بضع لترات من المشتقات النفطية لسد حاجتهم منها وفي ظل اشتداد الأزمة وبعد أن يأس الكثيرون من الانتظار طويلاً ولعدة أيام لجأ البعض مؤخراً إلى استخدام فكرة جديدة بعض الشيء وهي استخدام الغاز المخصص للمنازل كبديل لغاز السيارات الذي هو الآخر لا يتوفر بشكل كبير فيما البعض الآخر أيضاً ممن يملكون سيارات تعمل بالبترول انتقلوا أيضاً لهذه الفكرة بعد أن أصبحت المخرج الوحيد الذي يخفف من وطأة السوق السوداء التي تبيع المشتقات النفطية بمبالغ خيالية تصل في بعض المناطق لتفوق سعر الدبة العشرة آلاف ريال وفي ظل ضيق الحال لجأ الكثيرون إلى هذه الفكرة التي بدأت بالانتشار سريعاً. وعلى الرغم من تأثير هذه الظاهرة على حاجة الناس للغاز المنزلي فيما قد يسبب عائقاً لهم حيث عاد البعض لبيع أسعارها بشكل مرتفع بعد أن كانت قد بدأت بالتوفر مؤخراً بشكل أفضل من ذي قبل.. «قضايا وناس» توسع في مناقشه هذا الموضوع وكانت حصيلتنا التالي:

تحقيق/ أوسان الكمالي

في البدء حدثنا أحد سائقي باصات الأجرة الآخ علي مسلي بالقول : مع استمرار أزمة المشتقات النفطية وانتظاري طويلاً بحثاً عن بترول أو غاز للباص حيث يعمل باصي بمنطومتين إلا أنني لم أجد أي منهما وفي حال وجدت كنت انتظر ليومين وأكثر حتى احصل على القليل منه وبسعره مما اضطرني إلى التوقف عن العمل لمدة شهر ونصف ويضيف: كنت أخسر في أوقات كثيرة الوقت والمال ولم أستطع توفير أي مبلغ لعائلتي التي لا تملك أي عائل آخر الأمر الذي اضطرني إلى ترك الباص وأخذت عائلتي إلى القرية وبحثت عن عمل مع بعض الأقارب وعملت في أكثر من مجال لكن دونما فائدة فقد كنت أجد صعوبة كثيرة في توفير المال وكذا كنت في أحيان كثيرة أتوقف عن العمل بسبب توقف الكثير من الأعمال في ظل هذه الظروف.

ويقول علي : ذهبت في أحد الأيام إلى صديق لي يعمل سائق باص وشرحت له وضعي السيء فأخبرني بفكرة تعبئة الباص عن طريق الغاز المنزلي ودلني على أحد أماكن بيعه وذهبت في اليوم التالي لتعبئة باصي منه.

وإلى الآن ومنذ أسبوعين أعمل على الغاز المنزلي .. ويبين: صحيح أن سعر أسطوانة الغاز تتراوح مابين ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ريال من شخص لآخر إلا أنها تفي بالغرض بدلاً من الوقوف طويلاً والانتظار دونما فائدة أمام محطات البترول.

وعن كمية استهلاكه اليومي للغاز يقول علي: كنت في السابق أستخدم عشرين لتراً من غاز المحطات فيما الآن أستخدم أسطوانتين من الغاز المنزلي سألته عن السبب فأشار: في المحطات التعبئة محدودة ومعروفة أمامنا لكن أسطوانة الغاز لا تعرف كم فيها أعتقد أنها تحتوي على ١٥ لتراً تزيد أو تقل أحياناً.

خطورة وانتشار

أصبحت الكثير من سيارات النقل أو باصات الأجرة مؤخراً تحمل خلفها أسطوانة الغاز المنزلي وهي ظاهرة لجأ إليها الكثيرون مؤخراً فيما تحدث الآخ عزيز عبدالله والذي يمتلك سيارة لنقل البضائع قائلاً " اشتدت حدة الأزمة مؤخراً واستمرت أزمة المشتقات النفطية طويلاً دونما انفراج أضعت الكثير من الوقت متنقلاً بين محطات البترول وبين وعود من هذا وتأكيد من الآخر بتزويدي بالبترول ولكن في الأخير دلني ابن عمي على فكرة تركيب أسطوانة غاز على ظهر الدباب وبشكل تقليدي واعتيادي مؤكداً: صحيح أن في الأمر خطورة من تركيبها بهذا الشكل لكنّي مضطر بعد معاناة طويلة في البحث عن البترول حيث وأني أعيل ستة أطفال وليس لي غير هذا الدباب الذي هو مصدر دخلي.

ويقول عزيز حول الفرق بين غاز أسطوانات الغاز المنزلي والغاز الخاص بالسيارات: لا أدري عن الفرق لكن أعتقد أن هناك فرقاً حيث في بعض الأوقات يسبب هذا الأمر إلى بعض المشاكل حيث يتوقف الدباب في بعض الأوقات وفي أوقات أخرى يتعرض الدباب إلى الاهتزاز بشكل كبير بسبب الغاز لكنه يعود للتأكيد أن هذا البديل وفر عليه عناء البحث عن البترول.

ويتحدث عزيز: أصبح الكثير من مالكي سيارات الأجرة سواء سيارات التاكسي والباصات والهايلوكسات ودبابات النقل وآخرين أصبحوا يلجأون إلى استخدام الغاز المنزلي سواء ممن كانوا يستخدمون الغاز أو ممن يستخدمون البترول". ويعلل عزيز استخدامهم لها " :عدد قليل من محطات البترول يوفر الغاز بسبب توجه غالبية المحطات إلى بيع البترول والديزل لأن عليها الطلب بصورة أكبر سواء من عامة الناس أو من الشركات والمصانع والمزارعين وغيرهم، كما أن البعض يلجأ إلى بيعها في السوق السوداء كما رفع البعض السعر بهدف الربح بشكل أكبر". ويدرك عزيز أن تفشي هذه الظاهرة قد يسبب أزمة على مستوى الغاز المنزلي لكنه يؤكد أنه لا يوجد حالياً بدائل وأزمة المشتقات النفطية لا تزال مستمرة بسبب جشع البعض.

إعادة للأزمة

من جهة أخرى يقول الآخ أحمد المطري تعليقاً على سؤالنا على مدى تأثير الأزمة على عامة الناس " التأثير كبير وواضح حيث نعاني منذ عدة أشهر من اختفاء مادة الغاز وقد لجأ الكثير في الحي إلى بدائل أخرى كالعودة من استخدام الحطب واستخدام التناوير الطينية والمواقد والشول الكهربائية وغيرها من الطرق". وينوه المطري إلى أن الإفراط في استخدام مالكي سيارات الأجرة والباصات للغاز المنزلي يسبب أزمة في الغاز بعد أن انفرجت أزمتها مؤخراً وعادت للتوفر في عدد من المناطق ولو بسعر مرتفع نسبياً.

إيجاد حلول

ويطالب المطري الجهات المختصة ايجاد حل مناسب للحد من تفشي مثل هذه الظاهرة حيث يؤكد : كنا قبل أسابيع نشتري الغاز بسعر يتراوح مابين ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ ريال وبالرغم من عدم قدرة البعض على شرائها إلا أن البعض يضطر للشراء لحاجته لهذه المادة الضرورية؛ لكننا لاحظنا في الأيام السابقة عودة ارتفاع سعرها ليتراوح بين ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ريال ماقد يعيد تأزيم الموقف ويحد من توفرها مرة أخرى ويخشى المطري من استمرار هذه الظاهرة وتوجه البعض لبيعها في السوق السوداء الأمر الذي قد يرفع سعر الأسطوانة إلى ما يفوق الـ ٣ آلاف ريال وهو ماقد يسبب عجزاً لدى المواطنين في شرائها. كما يخشى من استمرار هذه الظاهرة وانعكاسها سلبياً حيث ونحن على أعتاب شهر رمضان الذي يتطلب توفير المزيد من كميات الغاز المنزلي للأسر في ظل ارتفاع الاستهلاك في هذا الشهر وكذا لجوء البعض لاحتكارها في هذا الشهر.

ويعتب المطري على الجهات الرسمية التي لم تتعامل بشكل جدي مع أزمة الغاز ويرى أنها قامت بأدوار افضل في السابق وبالذات في شهر رمضان الماضي حيث يتمنى أن تقوم الشاحنات التابعة للوزارة ببيعها بشكل مباشر من قبل الوزارة بحيث تكسر حاجز الاحتكار من قبل البعض ولو لمرة واحدة في الأسبوع وبشكل مستمر وهو ما يطمئن الناس بشكل أكبر على توفر الغاز.

خطورة

وبحثاً عن الفرق بين الغاز المنزلي والغاز الخاص بالسيارات يوضح خبراء في هذا المجال أنه لا يتم استخدام " الغاز الطبيعي " كوقود للسيارات إلا بعد رفع ضغطه إلى ضغوط عالية ، ويتم استخدام روافع ضغط لتوصيل الغاز للضغط المطلوب، كما يتم استخدام اسطوانات مُحكَمة تحمل تلك الضغوط العالية و يتم تزويدها بمحبس سولونويد وهو ما لا يتوفر في اسطوانات الغاز الأمر الذي قد يشكل خطراً على السيارات التي لا تعمل بالغاز أو لم تقم بتركيب الاسطوانات الخاصة بالمركبات. وعلى الرغم من ذلك فإن آخرين يرون أن هنالك امكانية في استخدام الغاز المنزلي للسيارات إلا أنهم يؤكون أنه لابد من توفير جهاز منزلي خاص لضغط هذا الغاز حتى يعمل بشكل مناسب معللين ذلك أن الغاز الطبيعي الموجود في المنازل يكون الضغط فيه منخفض ولابد من اعادة ضغطه وهو ما لا يتوفر عند البعض ممن يقومون باستخدام أسطوانات الغاز المنزلية. حيث يتم رفع ضغط " الغاز الطبيعي " إلى ضغوط عالية – حوالي ١٦٠ بار – ليصبح ما يُعرف بـ " الغاز الطبيعي " المضغوط " وهو الذي يستخدم كوقود للسيارات بينما الغاز الطبيعي يكون ضغطه منخفضاً بحيث يتراوح ضغطه بين ١٧ إلى ٣٤ مللي بار.

أخيراً

ندرك مدى أهمية انيسابية حركة سير باصات وسيارات النقل والأجرة بهدف كسر الشلل الذي أصاب الحركة المرورية العامة وكذا لتسهيل نقل البضائع والمواد الغذائية وربما تمثل هذا الظاهرة حلاً لدى البعض وتعيد لهم مصادر دخلهم التي توقفت منذ فترة إلا أنها أيضاً قد تخلق أزمة على مستوى الاستخدام والحاجة المنزلية للغاز حيث عادت أسعار اسطوانات الغاز بالارتفاع وعدم توفرها في بعض الأحيان بسبب هذه الظاهرة لكننا نطالب الجهات المعنية توفير مزيد من الرقابة على مثل هذه الظاهرة كما يطالب الكثير من الناس توفير الغاز المنزلي عبر شاحنات نقل كبيرة تابعة لوزارة النفط – كما حدث في رمضان الفائت – بهدف بيعها في الأحياء بالسعر الرسمي وكسر احتكارها من قبل البعض.

تصوير/ فؤاد الحرازي

في دائرة الضوء

عبدالله علي النويرة

قانون المرور (٥٣) التسجيل والترخيص(٢٣)

مادة (١١) ٢- لا يجوز التنازل عن رخصة سير المركبة الآلية إلا بعد تقديم طلب المتنازل إليه بنقل قيد الرخصة مرفق به عقد نقل ملكية المركبة الآلية المسجلة ورخصتها شرط أن تكون كل الغرامات المحكوم بها للمخالفات أحكام هذا القانون من المركبة الآلية المتنازل عنها قد سددت، على أنه لا يجوز التنازل عن رخصة المركبات العمومية إلا بموافقة سلطة التسجيل التي أذنت بتسييرها

وعلى المتنازل إليه أن يطلب قيد نقل الرخصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التنازل ويظل المقيدة باسمه الرخصة مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن تقيد الرخصة باسم المتنازل إليه.

إن مسئولية المالك الأول للسيارة لا تنتفي بمجرد تحرير عقد بيع السيارة ما دامت السيارة لا زالت بياناتها باسمه في سجلات شرطة المرور، وهذا الأمر يجهله الكثير من مالكي السيارات الذين يعتقد معظمهم أنه ما دام تم عمل عقد بيع السيارة فإنه قد أخلى مسئوليته عنها ولكن إذا ما ارتكب المالك الجديد أي مخالفة مرورية أو حادثاً مرورياً أو فعلاً جنائياً بالسيارة فإن شرطة المرور تبحث عن بيانات السيارة في السجلات فلا تجد إلا بيانات المالك الأول الذي يتم استدعاؤه ويفاجأ بذلك ويتحجج بأنه قد باع سيارته وقد يبرز صورة عقد البيع إلا أن ذلك لا يشفع له ويتم حبسه لكي يحضر المشتري للسيارة ويصبح هو من يبحث عنه وليس جهاز المرور لأن مسئولية السيارة لا زالت عليه ما دام لم يحرص على إبلاغ شرطة المرور بواقعة البيع والشراء للسيارة ولم يتم إثبات ذلك في سجلات المرور، وقد يكون هناك أكثر من مشتر للسيارة أي أنه قد يكون المشتري قد باع السيارة لآخر والذي اشترى باعها لشخص ثالث أو رابع وهكذا دوامة لا تنتهي ويتم حبس جميع من باع واشترى السيارة حتى الوصول إلى المشتري الأخير.

alnwoirah3@gmail.com